

تطوير مؤسسات الإعلام في الولاية الثانية

د. محمد عز العرب

خبير الشؤون الخليجية بمركز الأهرام
للدراستات السياسية والاستراتيجية،
ومدير تحرير التقرير الاستراتيجي العربي

جرت مؤخرا بين وزير قطاع الأعمال العام د. خالد بدوي (مقرر لجنة تطوير المؤسسات الصحفية القومية) مع رئيس الهيئة الوطنية للصحافة كرم جبر ورئيس مجلس إدارة الأهرام عبد المحسن سلامة.

وتهدف هذه اللقاءات إلى معرفة الموقف الحالي للمؤسسات الصحفية القومية، من حيث الملاءة المالية وحجم المديونيات، إضافة إلى الجهود المبذولة للإصلاح وإعادة الهيكلة على عدة أصعدة، والتي شملت هيكلة النشاط والمؤسسات القائمة، وتنفيذ برنامج استثماري يسعى لتنويع مصادر الإيراد، خاصة بالنسبة لمؤسسة الأهرام التي تعد أكبر المؤسسات الصحفية القومية، لاسيما استغلال بعض الأصول العقارية المملوكة للمؤسسة في عدة محافظات، مع وضع التصور الأمثل لأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص والمطورين العقاريين المتخصصين ذوي الملاءة المالية القوية.

٢- العمل على إنشاء مطبعة ضخمة بتكنولوجيا عالمية لطباعة جميع الصحف القومية، حيث قال الكاتب الصحفي كرم جبر رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، خلال لقائه الصحفيين ورؤساء تحرير وأعضاء مجالس التحرير بمؤسسة روزاليوسف في ١٧ ديسمبر ٢٠١٧ «إن الدولة ومؤسساتها مهتمون بإعادة الدور المهم للصحافة القومية وتقديم الدعم لها بما يؤهلها القيام بالدور الوطني لخدمة الدولة ومواطنيها وكأداة لتنمية الوعي» مؤكداً «أن الهيئة الوطنية للصحافة ستقوم بإنشاء مطبعة ضخمة لطباعة جميع الصحف القومية بتكنولوجيا الطباعة بالليزر

يعد تطوير مؤسسات وهيئات الإعلام واحدا من الملفات التي تستحوذ على أجندة الولاية الثانية للرئيس عبدالفتاح السيسي، خاصة أن المكتب الإعلامي للرئيس يتواصل بشكل مباشر ومستمر مع وسائل الإعلام، سواء العام أو الخاص. كما أن مؤسسات الإعلام المحسوبة على الدولة بشكل خاص يتجه القائمون على إدارتها لتطويرها، سواء الإعلام المرئي والمقروء والمسموع، على نحو ما تعكسه مؤشرات مختلفة، بحيث يتم العمل استنادا لدراسات ومبادرات ومشروعات، تجمع بين قوة المضمون وجاذبية الشكل، وتنتهج المزج بين الإصلاح الإداري والمالي، وتقليل الفجوة بين الإيرادات والمصروفات.

أولا: مؤشرات الاهتمام بتطوير مؤسسات الإعلام

هناك مجموعة من الشواهد التي تبرز إرهاصات تطوير ما يطلق عليه «إعلام الخدمة العامة» في مصر، خلال الأشهر القليلة الماضية، على النحو التالي:

١- بدء تفعيل دور اللجنة المشكلة بقرار رئيس الوزراء لمتابعة موقف إعادة هيكلة المؤسسات الصحفية القومية ومراجعة وإقرار الخطط الزمنية لإصلاح وإعادة هيكلة كل منها، ولعل ما يعكس ذلك اجتماع شريف إسمايل رئيس الوزراء مع د. هالة السعيد وزيرة التخطيط، ومكرم محمد أحمد رئيس المجلس الأعلى للإعلام، وكرم جبر رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، في أغسطس ٢٠١٧ لتطوير المؤسسات القومية خلال ثلاث سنوات. فضلا عن الاجتماعات التي

«المصري اليوم» بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ إنه «يتم حاليا تطوير قناة النيل الإخبارية بشكل يتناسب مع مكانتها، إذ إن الجميع بدأ يلاحظ أن القناة أصبحت مختلفة تماما من حيث المضمون والمحتوى والتصوير». وأضاف «حاليا نجدد جميع الاستديوهات الخاصة وقمنا بشراء محتويات لها بملايين الجنيهات من أجل تطويرها حيث إنها أصبحت مؤهلة لمخاطبة الخارج وليست قناة محلية فقط».

وذكر زين «سنبدا في عمل بروتوكول مع هيئة الاستعلامات برئاسة ضياء رشوان خلال الفترة المقبلة من أجل استغلال وزيادة شبكة المراسلين للقناة في العالم كله، فهدفنا هو إيصال صورة مصر الحقيقية للعالم كله، وذلك من خلال توسيع شبكة المراسلين وعمل محتوى جيد للقناة يتناسب مع مكانتها، حتى إنه سيتم تغيير كل زوايا التصوير وشكل الديكورات». كما اقترح حمدي الكنيسي، رئيس نقابة الإعلاميين، في تصريحات لموقع البوابة نيوز بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٧ تطوير قناة النيل للأخبار نظرا للخبرة المتراكمة إذ قال «قناة تعرف المعايير المهنية والوطنية وتحتاج فقط إلى الإمكانيات المادية لتصبح على غرار القنوات الدولية الإخبارية».

٥- تشكيل لجنة تطوير العمل الإذاعي، برئاسة عبدالرحمن رشاد رئيس الإذاعة المصرية، للوقوف على آخر التطورات التي شهدتها المحطات الإذاعية التي تم تطويرها في الفترة الأخيرة وتقييمها، ومحاولة تكرار تجربة «راديو مصر» على عدد من الإذاعات الأخرى مثل «الشرق الأوسط»، وتضم عضوية اللجنة أكاديميين متخصصين في الإعلام وممارسين للعمل الإذاعي.

ويعد من أبرز أسماء اللجنة د. هويدا مصطفى رئيس قسم الإذاعة والتلفزيون بكلية الإعلام جامعة القاهرة، وعمرو عبدالحميد نائب رئيس قطاع الإذاعة، وشادي جمال رئيس تحرير راديو مصر، وتامر شحاتة المدير الفني لراديو مصر، ومحمد حسين مدير عام الأخبار الصوتية بالأخبار المسموعة، ومحمد عبدالعزيز مدير عام المنوعات بشبكة صوت العرب ووائل عيسى كبير مذيعين بشبكة الشباب والرياضة.

٦- تطوير أداء الهيئة العامة للاستعلامات (وهي هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية)، لاسيما مع قدوم رئيس جديد لها وهو الاستاذ ضياء رشوان، في ٦ يونيو ٢٠١٧، بحيث توجد ملامح بارزة على المهمتين التي تقوم بها الهيئة، يتعلق جانب

وثلاثية الأبعاد المتقدمة، وهذا سيحدث نقلة في الصحف القومية الورقية خلال الفترة القادمة».

وأضاف «المطبعة رغم أن تكلفتها الاستثمارية كبيرة لكنها مهمة، لأن معظم مطابع الصحف القومية ستكون خارج الخدمة خلال عامين أو خمس سنوات، والتكنولوجيا الجديدة يمكنها أن تطبع ١٠٠ ألف نسخة في الساعة، وهذا المشروع تتم دراسته في وزارة الاستثمار، ومن المقدر للمشروع أن يشترك فيه جميع الصحف القومية لأنه يحتاج استثمارات كبيرة لن تقدر عليها مؤسسة بمفردها وأنه تم تلقي عروض بالفعل من اليابان وكوريا الجنوبية ومنتظرين عرضا آخر من ألمانيا للمقارنة بينها واختيار الأفضل لإنشاء المطبعة».

٣- بدء الإطلاق الرسمي للقناة الأولى بالتلفزيون المصري في ١٧ فبراير الماضي، بعودة برنامج «مصر النهاردة» والذي صار واحدا من برامج التوك شو الرئيسية وتطوير محتوى وشكل برنامج صباح الخير يا مصر، فضلا عن برامج أخرى، دينية واجتماعية ورياضية، وتضم نجوم إعلامية بارزة في مجالات مختلفة من خارج العاملين في التلفزيون، كما تم استحداث فقرات جديدة مع الاهتمام بجودة الصورة. وتم الاتفاق مع كل من وكالتي الأهرام والأخبار لتسويق الإعلانات. وسيتم استكمال باقي القنوات مثل قناة المصرية الفضائية.

٤- تخصيص موازنة مالية لتطوير قناة النيل للأخبار، باعتبارها القناة الإخبارية التابعة لتلفزيون الدولة والتي يلقي على عاتقها الرهان لنقل الصورة، لاسيما أنها تضم عناصر ذات كفاءة عالية من المذيعين والمذيعات. فقد كشف الرئيس عبدالفتاح السيسي، خلال لقائه بعدد من الإعلاميين المصريين والأجانب، على هامش فعاليات منتدى شباب العالم، المقام في مدينة شرم الشيخ في الثالث الأول من نوفمبر الماضي، عن قيام مصر بالإعداد والتجهيز حاليا من أجل، إطلاق قناة تليفزيونية إخبارية مصرية كبرى.

وقد أكدت أميرة سالم رئيس قناة النيل للأخبار في تصريح لموقع «الهلل اليوم» في ٣ إبريل ٢٠١٨ «أن القناة ستشهد خلال المرحلة القادمة تغيير في الشكل وتطوير في المضمون بما يتناسب مع المستجدات على الساحة ومتطلبات الشارع الذي يحتاج إلى المصداقية في نقل الخبر». كما قال حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام في تصريحات لصحيفة

أولويات الفترة الرئاسية الثانية

موجهتين للخارج بشكل كبير بما يساهم في نقل الحقائق والأخبار دون تزييف أو تحريف.

وفي هذا السياق أيضا، أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة في بيان لها بتاريخ ٢٤ إبريل ٢٠١٨ عن تخطيطها لإطلاق مبادرة متكاملة لتطوير المحتوى الرقمي للصحف القومية تتضمن ثلاثة محاور. الأول منها يركز على تقييم الأداء الحالي للبوابات والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الصحفية واستطلاع رأي الجمهور في شكل ومضمون تلك المواقع وأساليب الإنتاج. ويستهدف المحور الثاني تطوير معارف ومهارات العاملين في الصحف والمواقع الإلكترونية وفقا لأحدث المعايير. في حين يتضمن المحور الثالث تحديث البنية الأساسية لأنظمة النشر الرقمي في المؤسسات الصحفية القومية من حيث التجهيزات والبرمجيات وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: معوقات التغيير لطبيعة عمل مؤسسات الإعلام

إن مواجهة معوقات تغيير أداء عمل المؤسسات الإعلامية في مصر يقتضي رصد المشكلات وتحليلها، على النحو التالي:

١- مقاومة العقلية البيروقراطية، إذ يعاني اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري، على سبيل المثال، على مدى سنوات طويلة مشكلات ضخمة أبرزها البطالة المقنعة نتيجة تضخم العمالة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تقترب من ٤٠ ألف موظف، وتتقاضى مستحقات مالية تتجاوز ٢٢٠ مليون جنيه شهريا، وهو ما فاقم من ديون هذا القطاع، وصار الأخير كالرجل العجوز - بحكم قدمه - لا يقوى على الحركة والمنافسة، وسوف يعرقل الموظفون أي رؤى للتطوير تمس مكتسباتهم المالية وأوضاعهم الوظيفية.

٢- توافر الموارد المالية، فالإعلام صار صناعة ضخمة تتطلب إنفاقا واسع النطاق. فعلى سبيل المثال، تحول قناة النيل للأخبار إلى قناة دولية مثل سكاى نيوز عربية تحتاج لمثل هذا الإنفاق، وفي هذا السياق، قال الرئيس السيسي خلال فعاليات منتدى شرم الشيخ «إن هذه القنوات ذات المستوى العالي تحتاج إلى تكلفة كبيرة، ووقت طويل من أجل إطلاقها، لكننا ماضون فيه». ويمتد تأثير هذا العامل بالنسبة للصحافة القومية، حيث عانت الأخيرة منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير من أزمات مالية متتالية.

منها بالعلاقات الخارجية والتواصل مع المراسلين الأجانب بإدارتها وفروعها المختلفة في (القاهرة، الإسكندرية، الأقصر، أسوان، رفح، العريش). والجانب الآخر يركز على تقديم المعلومات عن سياسات الدولة وشرحها للمواطنين، وتقديم معلومات للمواطنين المصريين خارج مصر.

وقد بدت ملامح تطوير الهيئة في التسهيلات التي قدمتها للمراسلين والصحفيين الأجانب خلال إجراء الانتخابات الرئاسية التي شهدتها مصر في مارس ٢٠١٨، والرد الفوري على المغالطات التي قام بها بعض مراسلي مؤسسات إعلامية دولية مثل رويترز وبي بي سي وتوفير مصدر معلومات موثوق منه بل وإلزامها بتقديم اعتذارات وسحب المادة المكتوبة، فضلا عن البيانات والتقارير الصادرة عنها التي تصدر فيما يتعلق بالزيارات الخارجية للرئيس السيسي.

وثمة اهتمام من القيادة الجديدة للهيئة بتطوير البنية التكنولوجية لها حيث وقع المهندس ياسر القاضي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وضيء رشوان رئيس الهيئة بروتوكول تعاون مشترك بين الوزارة والهيئة في ٢٢ فبراير ٢٠١٨ بهدف تقديم وزارة الاتصالات الدعم التكنولوجي اللازم للهيئة في أداء رسالتها في شرح سياسة مصر في مختلف المجالات، وموافقها الثابتة إزاء مختلف القضايا المحلية والدولية، من خلال إنشاء بوابة إلكترونية جديدة للهيئة وزيادة إسهاماتها في المحتوى الرقمي على شبكة المعلومات الدولية بلغات مختلفة، بحيث تصبح هذه البوابة هي البوابة المعلوماتية الرسمية لمصر، ويوفر منصات وآليات تكنولوجية للتفاعل مع الرأي العام عبر شبكات التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة، فيما يعتبره البعض «التأسيس الثاني للهيئة».

٧- الدخول في بيئة الإعلام الجديد، إذ إن الهيئة الوطنية للصحافة منشغلة بالثورة الرقمية، وهو ما حدث بالنسبة للمؤسسات الصحفية القومية، إذ إن ثمة خطة تبلورها الهيئة الوطنية للصحافة لتطوير المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الصحفية القومية وتقديم الدعم اللازم لها حتى تستطيع منافسة الصحافة الإلكترونية الخاصة، والتي أصبح القارئ معتمدا عليها بشكل أساسي. كما تم إطلاق بوابتين إخباريتين موجهتين للخارج في ديسمبر ٢٠١٧، الأولى بوابة باللغة الإنجليزية تصدر عن مؤسسة الأهرام، وبوابة باللغة الفرنسية تصدرها الجمهورية، وهاتان البوابتان ستكونان

يحتاجون إلى بناء أو تعزيز قدرات مكثفة، في الكتابة والإعداد والإخراج والتصوير وتقديم النشرة وغيرها، بدلا من نظام «المتعاملين من الخارج» الذين يتم الاستعانة بهم في الكثير من المؤسسات لتوقف التعيينات بها منذ سنوات، فضلا عن حصول بعض الصحفيين والمذيعين على إجازات للعمل في الصحف والقنوات الخاصة. فثمة دور للكوادر في الارتقاء بمنظومة العمل الإعلامي، من حيث الإلمام بلغة أجنبية وإجادة التعامل مع الكمبيوتر ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي هذا السياق، من المهم التحاق الإعلاميين بدورات تدريبية متخصصة لتنمية المهارات التحريرية والتلفزيونية. وقد قال الرئيس السيسي في تصريحات لإحدى القنوات الفضائية خلال مغادرته إثيوبيا، في ٢٨ يناير الماضي «الدور عليكم يا إعلاميين بعدم تقديم رسائل للرأي العام لا تقلقه، ولا رسائل تسيء للآخرين في الخارج، وفيه آلية ولجان شغالة على أعلى مستوى معينين بموضوع سد النهضة، وبقول للمصريين اطمنوا».

كما أشار الرئيس السيسي خلال افتتاحه المرحلة الأولى من حقل ظهر للغاز الطبيعي من محافظة بورسعيد، في ٣١ يناير الماضي قائلا «الإعلام عليه دور كبير، والإعلامي يجب أن يفهم ما تقوم به الدولة لإيصاله للمواطن البسيط بلغة يفهمها»، وأضاف «لو وصلت المعلومة غلط المواطن هيجيله إحباط». ومن ثم، فإن ثمة ضرورة لأن يحيط الإعلامي بأبعاد المشكلات التي يكتب بشأنها تحقيق أو يقدم بصدها برنامج.

ثالثا: سياسات التطوير لأداء مؤسسات الإعلام

تتطلب المرحلة الحالية البحث عن آليات تنمية قدرات مؤسسات الإعلام المصري، وصوغ ملامح استراتيجية لتطويره، بحيث يركز التطوير على الشمول والتعدد والتنوع فيما يتعلق بالتميز في محتوى البرامج واستقطاب القطاع الأوسع من الرأي العام (الجمهور)، والاستقلالية التي تضمنها بعض مواد الدستور، وبما يجعل الإعلام داعم رئيسي لدور الدولة، على النحو التالي:

١- إعداد ملفات متعلقة بالأصول غير المستغلة للمؤسسات الصحفية القومية غير المستغلة، لأنه ليس من المعقول أن المؤسسات لا توفي احتياجاتها ولديها أصول ضخمة. فالأصل غير المستغل يفترض وضعه في أساس استشاري.

فقد قال عبدالمحسن سلامة، نقيب الصحفيين ورئيس مجلس إدارة الأهرام في تصريح تلفزيوني بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٧ «إن تطوير المؤسسات القومية لزيادة الموارد لن يكون على حساب العمالة على وجه الإطلاق، ولن يتم تسريح أي عمال»، مضيفا «أن الأهرام كان لديها فوائض مالية تتجاوز الـ ٥٠٠ مليون جنيه قبل ثورة ٢٥ يناير، وأن الأهرام تمتلك أكبر مطبعة في مصر وتستطيع أن تطبع لكل الصحف المصرية على وجه الإطلاق، لكن الإشكالية في ارتفاع مستلزمات الإنتاج».

كما قال ضياء رشوان خلال لقاء مع الإعلامي تامر أمين عبر برنامج الحياة اليوم على شاشة الحياة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ «إن الناس تساءلوا عن دور الهيئة العامة للاستعلامات أمام الإعلام الخارجي، إذ إنه من ضمن اختصاصات الهيئة التواصل مع الشعوب في العالم وتعريفهم بدورها. ونحن الآن في حاجة ماسة لاستعادة الدور المفروض على الهيئة العامة للاستعلامات، ولمست توافرا للإرادة السياسية لدعومها». وأضاف «نعاني من صعوبات مادية داخل الهيئة وأتواصل مع الحكومة لحل هذه المشكلة».

٣- تراكم الديون المالية، المرتبطة بفترات عمل تلك المؤسسات الصحفية القومية في فترات سابقة، وتأخر رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات لأحوال تلك المؤسسات كل ثلاث أو أربع سنوات، على نحو أدى إلى نزيف مستمر. إذ قال عبدالله حسن وكيل أول الهيئة الوطنية للصحافة خلال كلمته في فعاليات الندوة النقاشية «مستقبل الإعلام القومي في ظل التحديات الراهنة» بمشاركة خبراء وأكاديميين وإعلاميين في ٢٣ إبريل ٢٠١٨ «إن الصحافة القومية مكبلة بالديون فضلا عن تراجع التوزيع بسبب الأزمات الاقتصادية».

وأضاف حسن «دفع هذا الوضع لتشكيل لجان لدراسة الأزمات التي تعاني منها وسائل الإعلام، إذ إن ديون المؤسسات القومية تبلغ ١٩ مليار جنيه»، تشمل الضرائب المستحقة على المؤسسات والتأمينات على الصحفيين والعاملين فضلا عن التزامات مالية أخرى. وأضاف «أنه تم وضع خطة لتسويتها تباعا بدأت بمؤسستي روزاليوسف ودار المعارف، وستأتي بقية المؤسسات تباعا». كما بلغت ديون التلفزيون المصري ٨, ٣٠ مليار جنيه بسبب هجرة المعلمين بعد تراجع نسب المشاهدة.

٤- بناء القدرات البشرية: إذ إن الكثير من العاملين في المؤسسات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية والإلكترونية

أولويات الفترة الرئاسية الثانية

- ٢- تحويل بعض الإصدارات الورقية (تبلغ ٥٦ إصدار) إلى مواقع إلكترونية باعتبار الأخيرة أقل تكلفة، لاسيما في حال إثبات التقييم الدوري لتلك الإصدارات (من حيث التوزيع والأرباح والمتحج والخسائر) تحقيقها خسائر متواصلة، وتمثل عبئا على موازنة المؤسسات القومية، بعد تشكيل لجان محددة.
 - ٣- التوسع في برامج الهيئة العامة للاستعلامات الهادفة إلى التثقيف السياسي والتوعية الاجتماعية للمواطنين فيما يخص القضايا المحلية والسياسات الوطنية لاسيما في المناطق الريفية والنائية في مختلف أنحاء مصر من خلال مراكز النيل للإعلام ومراكز الإعلام الداخلي التابع للهيئة (التي يبلغ عددها ٩٦ بكافة المحافظات)، فضلا عن مراجعة الموقف الحالي لمكاتب الهيئة بالخارج أو ما يعرف بالإعلام الخارجي.
 - ٤- الإسراع في إصدار قانون تنظيم الإعلام، وحرية تداول المعلومات، لإنهاء التجاوزات الأخلاقية والمهنية التي تحكم بدرجة ما المشهد الإعلامي والتغلب على حالة العشوائية التي تسيطر على عدد كبير من العاملين فيه.
 - ٥- إنشاء وحدة للبحوث الإعلامية كمؤسسة غير هادفة للربح، تابعة لكلية الإعلام بجامعة القاهرة، وتستفيد من
- جهود الكليات المناظرة في الجامعات الإقليمية والخاصة، وتعاون مع معهد الإذاعة والتلفزيون، تعني بإجراء تقييم عام للقنوات الإعلامية، وإصدار تقارير موضوعية دورية لتدارك المشكلات الخاصة بمختلف الرسائل الإعلامية التي تصدر عنها، وتعزيز المعايير المهنية.
- ٦- إنشاء قناة فضائية موجهة إلى دول القارة الإفريقية، لتعزيز المصالح المصرية مع دول القارة، وتوظيف المحاولات الخاصة ببرامج خاصة عن إفريقيا، التي تقدم على شاشة النيل للأخبار بشكل أسبوعي، لاسيما في ظل توجه حاكم للدولة باستعادة النفوذ في القارة على أسس جديدة.
- خلاصة القول أن الولاية الثانية للرئيس عبدالفتاح السيسي تستحق أن تشهد ميلاد إعلام مختلف، في أدائه وفلسفته وقيادته ومؤسساته ليتجاوز الحالة المتردية التي عانى منها على مدى عقود، ويستغل الاستقلال وعدم التداخل في الاختصاصات والصلاحيات بين الهيئات المعنية بشئون الإعلام، ويعالج الاختلالات الداخلية التي يعاني منها، ويستشعر المواطن بإعلام يعبر عن قضاياها، ويتسق مع الاستراتيجية العامة للدولة المصرية. وفي حال حدوث ذلك، نصبح إزاء إعلام جديد يتواكب مع بدء الولاية الرئاسية الثانية.